الاكتفاء الذاتي في الجزائر بين الحقيقة والأوهام،والسياسات البديلة للتقليل من حدة التبعية

د. بوسهمين أحمد– د. طافر زوهير/ جامعة بشار

الملخص:

تسعى الجزائر منذ الاستقلال إلى تطوير جهازها الإنتاجي الزراعي للخروج من دوامة التبعية الغذائية، ووضعت الدولة العديد من المخططات والبرامج التنموية للرفع بهذا القطاع وجعله قادراً على الإيفاء بوعوده، لكن النجاح لم يكن في الموعد ووجدت الجزائر نفسها رهينة بورصة شيكاغو للحبوب وتقلب أسعار السلع الغذائية. ويرجع ذلك إلى عوامل عدة، من بينها اعتبار القائمين على شؤون البلاد على أن إشكالية التبعية الغذائية قضية إنتاج وكميات، فإذا افترضنا بأن الاكتفاء الذاتي مُمكناً، فما هو المستوى الذي يجب أن يبلغه الإنتاج الزراعي الجزائري حتى يستطيع بلدنا الاعتماد على نفسه في توفير الغذاء لمواطنيه؟

للإجابة عن هذا السؤال سنستعين بـــنموذج الفرنسي "لويس مالاسي *Louis Malassis*". كما سنعمل على تحديد وتمثيل النمط التغذوي الجزائري ودراسة تطوراته منذ الاستقلال وإلى غاية 2006، وسنظهر بأن السلطات اهتمت في سعيها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي بالجانب الكمي تغاضت عن الجانب النوعي، مما تسبب في تفشي نمطٍ غير متوازن ومضر, وبعد ذلك، سنجتهد على ذكر بعض الاستراتيجيات التي قد تمكننا من التأثير على هذا النمط وتغييره نحو الأفضل بالتأثير على سلوك المستهلكين,

تمهيد:

أقل ما يمكن قوله عن السياسات الزراعية والغذائية التي تعاقبت في بلدنا، أنها لم تكن كفيلة لتحقيق ما كان يطمح إليه واضعوها: الوصول للاكتفاء الذاتي التام والكامل والشامل...لكن أين يكمن الخلل يا ترى؟ هل هي قضية موارد مالية؟ ربما قد كان الأمر كذلك في عهدٍ ولى لكن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية رُصدت له أكثر من 250 مليار دينار، ورغم ذلك لم يكن الاكتفاء في الموعد؛ أم أن القضية قضية سوء استغلالٍ لهذه الأموال؟ بالتأكيد، فقد حاولنا تطوير كل شيء ولم نفلح في تطوير شيء، لكن هذا ليس هو السبب الوحيد، فالفخ الذي وقع فيه ساستنا هو أنهم تناولوا إشكالية التبعية والأمن الغذائي من ناحية العرض فقط (من جانب الإنتاج)، وأنه للقضاء على التبعية ولتحقيق الأمن الغذائي، يكفي تطوير الإنتاج بالقدر الكافي... لكن الحقيقة والمنطق غير ذلك، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف دون "العمل" كذلك على جانب الطلب على الغذاء، أي على السلوك الغذائي والعادات الغذائية للمستهلك الجزائري؛ وانطلاقاً من هنا، فإذا أردنا أن نقلل من حدة التبعية وإذا أردنا أن نعزز من أمننا الغذائي، علينا أن نهتم بجانب الطلب ونحلله وندرس محدداته وسبل توجيهه والتأثير عليه؛ لكن قبل الشروع في ذلك، سنجتهد على الإثبات بأنه يتوجب علينا حذف عبارة "الاكتفاء الذاتي" من قاموسنا وبأنها حلم ووهم.

أولاً: الاكتفاء الذاتي، بين الحقيقة والأوهام

لا تكاد تخلو خطابات القائمين على القطاع الزراعي من عبارة "الاكتفاء الذاتي" وضرورة التخلص منه، لكن هل هذا ممكن؟ الجواب في رأينا "لا"، ولإثبات الأمر سنستعين بنموذج أو "النموذج الاقتصادي–الديموغرافي للـــتوازن الغذائي Le modèle économico-démographique d'équilibre alimentaire"، والذي يُمكن انطلاقاً مع افتراض اقتصادٍ مُغلق (أوطارسي[1])، معرفة المستوى الذي يجب أن يرقى إليه الإنتاج المحلي لبلد ما، حتى يكون بإمكان هذا الأخير تغطية كامل الاحتياجات الطاقوية لمواطنيه.

ا. المعطيات الواجب توفيرها: يتطلب هذا النموذج توفير مجموعةٍ من المعطيات الاجتماعية والاقتصادية، على طول امتداد الفترة المدروسة، وتخص هذه المعلومات كلٌ

من: عدد السكان الإجمالي؛ المساحة الصالحة للزراعة؛ الكميات الغذائية المستهلكة يومياً من طرف الفرد، مُعبرة بالطاقة (الإجمالية، الحيوانية المصدر والنباتية المصدر) وكذا الكميات الغذائية المُستهلكة يومياً من طرف الفرد والصادرة من إنتاجٍ محليٍ محض. وقد يبدو لأول وهلة بأن الحصول على معلومات من هذا النوع وبهذه الدقة أمر مستحيل، لكن هناك هيئاتٌ ومنظمات سبق وأن تطرقت إلى دراسة قضايا مماثلة لتلك التي تشغلنا، وقامت بتجميع كمٍ هائل من المعلومات ووضعتها تحت تصرف الباحثين والعامة، على شكل "قواعد بيانات Bases de données"، يُمكن تفقدها على مواقع الكترونية معينة، وأهمها، قاعدة "منظمة التغذية والزراعة (FAO)" والمسماة[2] FAOSTAT. إذن، وبعد تجميع البيانات اللازمة وإدخال بعض التحويلات عليها (من الطن/السنة إلى الغرام/اليوم، مثلاً)، أوردنا النتائج في الجداول الموالية (فضلنا اعتماد متوسطات سنوية خماسية، بدءاً من سنة 1962 وإلى غاية 2006:

الجدول 1:« تطور عدد السكان والمساحة الصالحة للزراعة في الجزائر»

الفترة	عدد السكان الكلي (1000x نسمة)	المساحة الصالحة للزراعة" (1000 هكتار)
66-62	11.687,80	6.261,40
71-67	13.353,60	6.249,20
76-72	15.546,60	6.558,20
81-77	18.176,80	6.921,80
86-82	21.245,60	6.836,60
91-87	24.397,20	7.069,40
96-92	27.322,80	7.470,20
01-97	29.781,60	7.633,40
06-02	31.533	7.565

الجدول 2:«الكميات المستهلكة في المتوسط من طرف الفرد في الجزائر، من الأغذية المذكورة في الجدول(بالغرام في اليوم)»

الفترة العائلة الغذائية	66-62	71-67	76-72	81-77	86-82	91-87	96-92	01-97	06-02
الحبوب	385,36	410,09	457,92	518,67	529,46	576,74	611,39	615,53	622,42
الجذور النشوية	49,49	39,40	63,74	74,20	89,42	97,02	94,28	91,56	127,96
السكر والمُحليات	48,76	49,99	56,20	78,78	82,06	84,50	75,77	72,17	85,40
البقوليات	8,11	7,07	11,47	14,22	15,40	16,41	16,12	18,63	17,04
الزيوت النباتية	14,24	17,79	19,52	34,41	35,67	40,45	45,69	44,21	38,30
الخُضر	85,97	84,89	107,01	117,85	159,27	206,38	225,03	227,80	237,06
الفواكه	107,41	128,85	133,69	112,38	110,01	102,83	106,35	116,80	158,16
اللحوم	22,88	22,93	25,30	29,18	41,85	48,04	52,29	53,46	51,29
الشحوم الحيوانية	3,36	3,26	4,49	6,42	8,77	6,70	3,83	1,77	1,92
الحليب	116,55	140,31	171,31	219,91	273,64	282,10	292,18	289,28	309,50
البيض	2,17	2,14	2,70	8,02	11,87	11,04	9,14	7,79	12,50

الجدول 3:« درجة تغطية الإنتاج المحلي للكميات المُستهلكة يومياً من طرف الفرد في الجزائر، من الأغذية المذكورة في الجدول (بالغرام في اليوم)»

الفترة / العائلة الغذائية	66-62	71-67	76-72	81-77	86-82	91-87	96-92	01-97	02-06
الحبوب	%64,44	%59,77	%50,33	%29,82	%22,20	%19,25	%23,97	%16,04	%18,76
الجذور النشوية	%60,55	%63,96	%60,18	%55,48	%51,99	%67,93	%74,53	%73,28	%77,58
السكر والمُحليات	%0,94	%3,54	%1,41	%1,65	%1,82	%0,17	%0,27	%0,16	%0,21
البقوليات	%64,49	%71,17	%55,32	%36,30	%26,90	%24,96	%24,90	%14,01	%18,33
الزيوت النباتية	%58,48	%39,19	%28,82	%16,93	%12,08	%9,87	%10,68	%9,38	%7,69
الخُضر	%89,46	%90,40	%87,49	%86,15	%84,62	%84,62	%90,17	%91,40	%90,68
الفواكه	%23,00	%34,69	%52,46	%67,95	%79,78	%88,17	%89,37	%90,72	%73,34
اللحوم	%86,14	%99,29	%99,03	%90,02	%88,32	%96,66	%94,68	%92,58	%93,69
الشحوم الحيوانية	%7,56	%5,51	%3,87	%2,29	%2,54	%2,48	%3,15	%4,32	%12,72
الحليب	%67,33	%67,03	%59,70	%51,32	%40,12	%35,59	%36,35	%43,10	%40,45
البيض	%72,39	%78,33	%67,82	%33,89	%46,76	%81,62	%83,23	%79,32	%85,50

المصدر: من إعداد الباحثين على أساس قاعدة البيانات FAOSTAT

ونشير بأن المنتوجات والسلع التي اخترناها، هي مصدر 97,32% من الطاقة التي يحصل عليها المستهلك في الجزائر من وجبته اليومية. والعائلات السلعية التي لم ندمجها أو التي أهملناها هي: عائلة المحاصيل الزيتية (وليس الزيوت النباتية)؛ عائلة الفواكه القشرية[3]؛ عائلة المنبهات؛ عائلة التوابل؛ عائلة محاصيل السكر (و ليس السكر والمحليات)؛ عائلة المشروبات الكحولية؛ عائلة الأحشاء[4] وعائلة المنتوجات المائية الأخرى، أي 8 عائلات من أصل 20 عائلة تحتويها FAOSTAT. أما المنتوجات التي تجاهلناها نظراً لمساهمتها الضعيفة في الوجبة اليومية "الطاقوية" للفرد الجزائري فهي: الشيلم والدخن من عائلة الحبوب؛ المنيهوت والبطاطا الحلوة من عائلة الجذور والدرنات النشوية؛ زيت جوز الهند و زيت بذور الذرة من عائلة الزيوت النباتية؛ زيت الحوت من عائلة الدهون الحيوانية؛ القشريات، الرخويات ورأسيات الأرجل من عائلة الأسماك.

II. تطبيق نموذج "مالاسي" وخطواته: لتوضيح هذا النموذج، سوف نستعين عند شرح خطواته بمثالٍ عددي (الحسابات الخاصة بسنة 1962[5]):

← في خطوةٍ أولى، نقوم بحساب المعامل الذي سنرمز له بـــ "C_h" والذي يُعبر عن "الكثافة السكانية في الهكتار الواحد من الأراضي الصالحة للزراعة La Charge par hectare de SAU":

$$C_h = \frac{\text{عدد السكان الكلي}}{\text{المساحة الصالحة للزراعة}}$$

وفي مثالنا نحن، تساوي الكثافة هذه: 1,73، أي أن كل هكتار من الأراضي الصالحة للزراعة، يمكن أن يوفر الغذاء لـــ 1,73 نسمة. وعملياً، كلما كانت هذه الكثافة كبيرة، كلما تطلب ذلك مردوديةً أكبر للأرض لتغطية الاحتياجات. كما أن لمقلوب هذه الكثافة، معنى اقتصادي مهم، فهو يُعبر عن "عدد الهكتارات المتوفرة لكل نسمة"، وفي هذه الحالة، كلما كان هذا المعامل كبيراً، كلما كان ذلك حسناً.

← في الخطوة الثانية، نضع لكل فترة، الطاقة المستهلكة يومياً من طرف كل نسمة، أو "الحريرات النهائية Calories Finales (CF)" والتي تسمى أحياناً بـــ "الحريرات في فم المستهلك Calories dans la bouche du consommateur"، ونفصل بين "الحريرات الحيوانية المصدر Calories d'origine Animale (CA)" و"الحريرات النباتية المصدر Calories d'origine Végétale (CV)"، وهذه الأخيرة هي كل الطاقة التي يستهلكها الفرد والصادرة عن الحبوب، البطاطا، السكر، البقوليات، الزيوت النباتية، الخضر والفواكه؛ أما الحريرات الحيوانية فهي كل تلك الصادرة عن اللحوم، الدهون الحيوانية، الحليب، البيض والسمك. وفي مثالنا الخاص بسنة 1962، تساوي هذه القيم:

CA = 153,17 **, CV** = 1540,19 Kcal **, CF** = 1693,36 Kcal .Kcal

← بعد هذا وفي خطوةٍ ثالثة، نحسب ما تعادله الحريرات النهائية CF من "حريرات ابتدائية Calories Initiales (CI)"، أي الحريرات الضرورية للحصول على كل حريرة "في فم المستهلك"، ومن المعروف في علوم الطبيعة بأن كل "المُحولات البيولوجية Les bio-convertisseurs[6]" تعمل "بالخسارة"، فمن يستهلك مثلاً 1.000 كيلوحريرة على شكل غذاء، يزداد وزنه بما يعادل 600 كيلوحريرة، و الـــ 400 المتبقية تُعد خسارة، أي أن المردودية الطاقوية للغذاء المستهلك في هذه الحالة، تساوي 60%. و من هذا الباب، وضع البيولوجيون معامل تقريبي و ثابت: لإنتاج 1 حريرة حيوانية، يجب توفير 7 حريرات نباتية، (أي: (CI=CV+(7xCA)، بعبارةٍ أخرى، تمثل CI، كم يلزم من طاقة لتوفير CF التي يستهلكها مستهلك، وفي مثالنا نحن: CI=1540,19 + (7 x 153,17) = 2612,38

← الخطوة الرابعة تتمثل في حساب ما تساويه CI من "مُوافق للحبوب Equivalent céréales (EC)"، حيث أن: " 1EC = 3.500 Kcal"، أي أنه في المعدل، كل 1 كيلوغرام من الحبوب، يُعطي طاقةً قدرها 3.500 كيلوحريرة، إذن وفي 1962

$$EC_{1962} = \frac{CI_{1962} \times 1EC}{3500} = 0,74$$

أي أن الطاقة اليومية اللازمة لمستهلكٍ في 1962، كانت تعادل "0,74 EC"، أو بعبارةٍ أخرى، إذا افترضنا بأن غذاء المستهلك مُشكلٌ من الحبوب فقط، فإنه يتوجب عليه استهلاك 0,74 كيلوغرام منها لبلوغ المستوى الطاقوي اللازم.

← وأخيراً، نحسب كم من " EC" تلزم لمستهلك واحد في السنة، و ذلك بضرب EC اليومية التي عيناها من قبل، في 365 وبضرب هذا الناتج في قيمة "C_h"، نستخلص ما يجب أن يُنتج الهكتار الواحد حتى تكون المساحة الصالحة للزراعة قادرة على تغطية كل الاحتياجات الطاقوية للمواطنين أو بعبارة أخرى، "المردودية الدُنيا للهكتار الواحد و في سنة واحدة، الضرورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي $Rdt_{min.autosuff}$"، حيث:

$$Rdt_{min.autosuff} = 365 \times EC_{\text{الجزائر}} \times C_h$$

وفي المثال العددي الذي أخذناه، كان يجب أن تكون المردودية في الهكتار:

$Rdt_{min.autosuff}$ = 365 x 0,74 x 1,73= 467,27 Kg/ha

أي أنه وفي سنة 1962، وإذا افترضنا بأن الكميات المستهلكة تُمثل فعلاً ما يحتاج إليه المستهلك من دون أن يشكو من سوء تغذية وبأن كل المساحة الصالحة للزراعة مُستعملة، فيجب عندها أن يُنتج الهكتار الواحد 4,67 قنطار[7]. ويتوقف "نموذج Malassis" عند هذا الحد لكن يمكن التعمق أكثر في التحليل: وضعنا قيم "الطاقة الإجمالية المستهلكة والمُوفرة بإنتاج محلي (**a**)" وفصلنا بين تلك التي مصدرها نباتي (**b**) من تلك التي مصدرها حيواني (**c**)، (القيم الخاصة بـ 1962 هي:a = 1211,06Kcal ،b= 1116,52 Kcal ، c = 94,54 Kcal). بعد هذا، حسبنا كم تعادل "a" من "حريرات ابتدائية" ورمزنا لها بـ d (1778,3 كيلوحريرة في المثال، وهذا ما يُعادل "e = 0,51 EC"). وانطلاقًا من هنا، حصلنا على 3 مؤشرات جديدة:

- نسبة الاكتفاء الذاتي Taux d'autosuffisance (TAS):

$$TAS = \frac{EC\text{ـــ}\text{الطاقة الإجمالية المستهلكة و المُوفرة بإنتاج محلي، مُعبر عنها بـ}}{EC\text{ـــ}\text{الطاقة الإجمالية المستهلكة ، مُعبر عنها بـ}} \times 100 = \frac{e}{EC_{\text{المقدرة أو البسيطة المذروسة}}} \times 100$$

وبالنسبة لسنة 1962 مثلاً، و أين عوضنا مقام المعادلة السابقة بالقيمة التي تحصلنا عليها سابقاً (EC=0,74)، وجدنا أن نسبة الإكتفاء الذاتي سنة 1962 كانت تُعادل 68,91%، أي أن ما كان ينتجه الهكتار الواحد (مع فرضية أن كل المساحات الصالحة للزراعة كانت مستعملة)، كان يكفي لسد 69% من الطاقة التي يحتاج إليها الفرد يومياً.

- "التزايد الضروري للإنتاج Accroissement nécessaire de la production (ANP)" أي المستوى الذي يجب أن يرقى له الإنتاج المحلي حتى يستطيع تغطية كل الإحتياجات الطاقوية للمستهلكين:

$$ANP\ (\%) = 100\left(\frac{100}{TAS} - 1\right) = 100\left(\frac{EC_{\text{الفترة أو السنة المدروسة}}}{e} - 1\right)$$

في ح

مساوياً لـــ 145,10% على ما كان عليه (100%)، لتحقيق الإكتفاء الذاتي.

- وأخيراً، وضعنا ما أسميناه بـــ: "مُضاعف الإنتاج Multiplicateur de la production (MP)"، أي القدر الذي يجب أن يتضاعف به الإنتاج للوصول إلى الاكتفاء الذاتي الكامل، حيث:

MP= (ANP/100) +1

وفي السنة التي أخذناها كمثال، يساوي هذا الأخير 1,45، وهو القدر الذي كان يجب أن يتضاعف به الإنتاج سنة 1962 للوصول إلى اكتفاءٍ ذاتيٍ تام و شامل.

III. النتائج المتحصل عليها: لتسهيل التحليل وضعنا متوسطات خماسية لكل القيم التي تحصلنا عليها وجمعناها في الجدول (4) أدناه ومثلناها على الشكلين الذين يليانه.

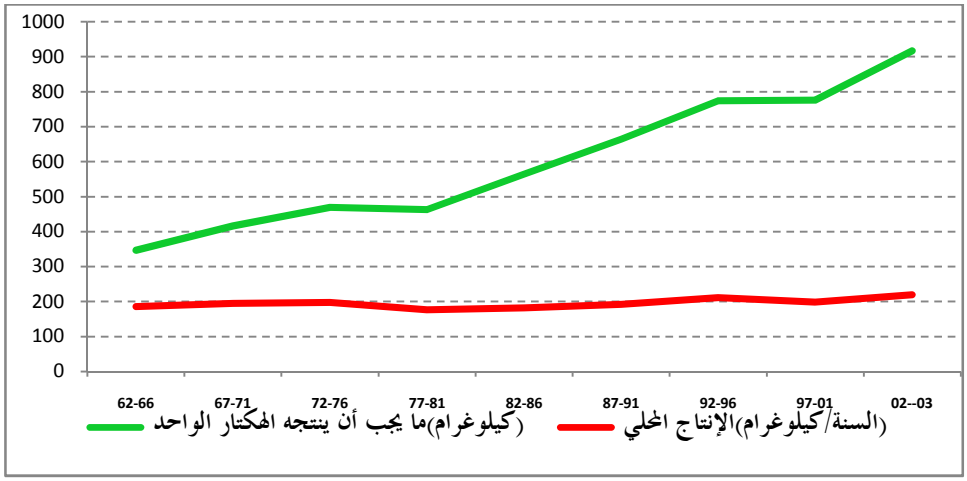
الجدول 4:« النتائج المُتحصل عليها من خلال تطبيق نموذج Malassis للجزائر

الفترة	66-62	71-67	76-72	81-77	86-82
الكثافة السكانية في1 الهكتار من الأراضي " (نسمة للهكتار)C_h " الصالحة للزراعة	1,87	2,14	2,37	2,63	3,11
الحريـــرات النهائيـــة "CF" ($Kcal$)	1.680,70	1.804,44	2.051,50	2.494,21	2.651,34
الحريرات الحيوانية المصدر "CA" ($Kcal$)	145,91	160,19	195,39	255,42	336,39
الحريرات النباتية المصدر "CV" ($Kcal$)	1.534,78	1.644,25	1.856,11	2.238,78	2.314,95
الحريرات الإبتدائية "CI" ($Kcal$)	2.556,16	2.765,56	3.223,83	4.026,74	4.669,66
مُوافق للحبوب "EC_j" (كغ/نسمة/اليوم)	0,73	0,79	0,92	1,15	1,33
" (كغ/نسمة/سنة)EC_{an}مُوافق للحبوب "	266,57	288,41	336,20	419,93	486,98
المردودية الدُنيا الضرورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي "$Rdt_{min.auto}$" (كغ/الهكتار/سنة)	498,14	616,58	797,87	1.107,67	1.514,24
"a" ($Kcal$)	1.211,06	1.205,39	1.182,50	921,84	849,84
الطاقة المستهلكة النباتية المصدر و المُوفرة بإنتاج محلي "b" ($Kcal$)	1.116,52	1.095,31	1.063,36	793,97	701,42
الطاقة المستهلكة الحيوانية المصدر والمُوفرة بإنتاج محلي "c" ($Kcal$)	94,54	110,08	119,15	127,87	148,42
الطاقة الإجمالية الإبتدائية و المُوفرة بإنتاج)$Kcal$ (المحلي " d	1.778,30	1.865,87	1.897,41	1.689,06	1.740,36
الطاقة الإجمالية المستهلكة و المُوفرة بإنتاج " (كغ)eمحلي، مُوافق للحبوب "	0,51	0,53	0,54	0,48	0,50
TAS(%) نسبة الإكتفاء الذاتي	69,62%	67,50%	59,07%	42,16%	37,30%
ANP(%)التزايد الضروري للإنتاج	+43,74%	+48,22%	+69,91%	+138,40%	+168,32%
مُضاعف الإنتاج MP	1,44	1,48	1,70	2,38	2,68
الإنتاج المحلي (كغ/السنة)	185,45	194,58	197,87	176,14	181,49
ما يجب أن ينتجه الهكتار الواحد (كغ)	346,45	415,80	468,89	462,83	564,16

الفارق بين ما يُنتج و ما يجب إنتاجه (كغ)	-151,68	-200,7	-328,97	-644,83	-950,07

الفترة	91-87	96-92	01-97	06-02
الكثافة السكانية في 1 الهكتار من الأراضي الصالحة للزراعة "C_h" (نسمة للهكتار)	3,45	3,66	3,90	4,17
الحريـــرات النهائيـــة "CF" ($Kcal$)	2.849,77	2.955,90	2.939,25	3.022,73
الحريرات الحيوانية المصدر "CA" ($Kcal$)	337,11	326,82	309,03	325,24
الحريرات النباتية المصدر "CV" ($Kcal$)	2.512,66	2.629,08	2.630,22	2.697,50
الحريرات الإبتدائية "CI" ($Kcal$)	4.872,43	4.916,83	4.793,41	4.974,16
مُوافق للحبوب "EC_j" (كغ/نسمة/اليوم)	1,39	1,40	1,37	1,42
مُوافق للحبوب "EC_{an}" (كغ/نسمة/سنة)	508,12	512,76	499,88	518,73
المردودية الدُنيا الضرورية لتحقيق الاكتفاء الذاتي "$Rdt_{min.auto}$" (كغ/الهكتار/سنة)	1.753,79	1.873,51	1.950,94	2.162,11
"a" ($Kcal$)	855,64	974,67	800,63	973,02
الطاقة المستهلكة النباتية المصدر و المُوفرة بإنتاج محلي "b" ($Kcal$)	690,74	798,96	615,83	783,70
الطاقة المستهلكة الحيوانية المصدر والمُوفرة بإنتاج محلي "c" ($Kcal$)	164,90	175,71	184,40	189,32
الطاقة الإجمالية الإبتدائية و المُوفرة بإنتاج محلي "d" ($Kcal$)	1.845,04	2.028,93	1.906,63	2.108,94
الطاقة الإجمالية المستهلكة و المُوفرة بإنتاج محلي، مُوافق للحبوب "e" (كغ)	0,53	0,58	0,54	0,60
نسبة الإكتفاء الذاتي TAS (%)	37,88%	41,36%	39,81%	42,40%
التزايد الضروري للإنتاج ANP (%)	+164,08%	+142,34%	+151,41%	+135,86%
مُضاعف الإنتاج MP	2,64	2,42	2,51	2,36
الإنتاج المحلي (كغ/السنة)	192,41	211,58	198,83	219,93
ما يجب أن ينتجه الهكتار الواحد (كغ)	663,93	773,87	775,69	916,76
الفارق بين ما يُنتج و ما يجب إنتاجه	6-1089,8	7-1099,6	-1175,24	-1245,34

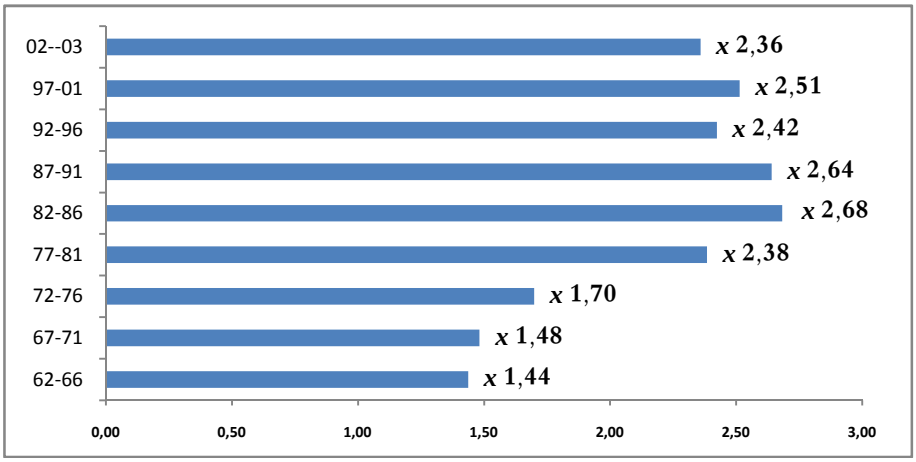
المصدر: من إعداد الباحثين



ويُمكن القول بأن المسلحة المحصورة بين المنحنى المُمثل بالأحمر وذاك المُمثل بالأخضر تُمثل حدة التبعية لغذائية.

ومن قراءة وتحليل هذه النتائج، والتي وحتى إن كان العديد منها تقريبي و مبني على تقديرات و تخمينات و متوسطات، يتبين لنا جلياً بأنه وبالفعل كان ومازال مستحيلاً في الأمد القصير والمتوسط أن تحقق الجزائر اكتفاءاً ذاتياً تاماً و شامل لجميع السلع، فكيف لمردودية الأرض أن تتزايد بـــ 12,45 قنطار (مُوافق حبوب) وتبقى عند ذلك المستوى وإنتاجها لا يتعدى العشرة قناطير[9]؟ كيف لذلك أن يكون و مردودية الحبوب تتأرجح من سنة إلى أخرى بين 8 و15 قنطار ومرهونة بأمطار متذبذبة؟ و هل يمكننا فعلاً الوصول في ظل السياسة الزراعية الحالية إلى إنتاج 30 قنطار في الهكتار؟ و كل هذا مع افتراض أن كل المساحات الصالحة للزراعة مستغلة؟ فمن المؤكد أنه لو عوضنا قيم المساحات الصالحة للزراعة، بالمساحات المزروعة فعلاً، لكان "المُضاعف" أكبر بكثير والتحدي أكبر.

الشكل البياني 2: «النسب التي يجب أن يتضاعف بها الإنتاج المحلي للوصول إلى الإكتفاء الذاتي الكامل»



إذن ومن خلال النموذج السابق، القضاء التام على التبعية يعني:

- زيادة المساحة الصالحة للزراعة و المساحات المزروعة و التي يجب أن تتجاوز ضعف ما هي عليه حالياً. وكيف لذلك أن يكون ورمال الصحراء تستمر في زحفها نحو الشمال والإسمنت "يأكل" آلاف الهكتارات الصالحة للزراعة والفلاحون عاجزون حتى على استغلال كل المساحات التي بحوزتهم؟
- تخفيض عدد السكان و لا نتكلم هنا عن نسبة النمو الديموغرافي، بل عن عدد السكان الحالي، وهذا بالطبع غير مقبول و غير معقول.
- التقليل من الحريرات المستهلكة (إذا كان المستهلك يستهلك أكثر مما يحتاج إليه من طاقة) أو العمل على تنويع النظام الغذائي، بطريقة تزيد من كمية الحريرات المستهلكة والصادرة عن منتوجات محلية وافرة. "الاقتراح" الأخير، أي العمل على "الطلب الغذائي" وعلى "سلوك المستهلك"، يبدو لنا أكثر واقعية وأسهل منال من سابقيه.

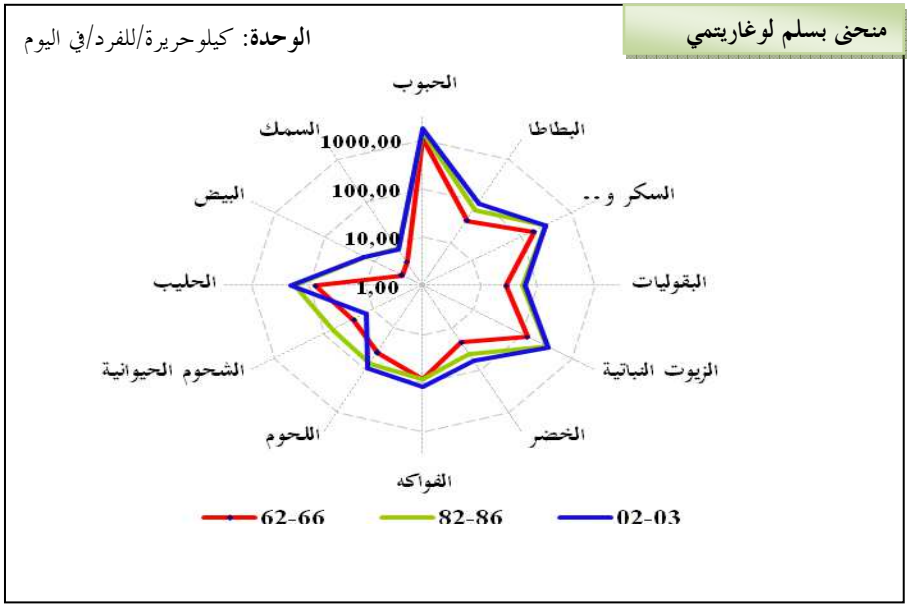
ثانيا: النمط التغذوي الجزائري، طريقة تعيينه وخصائصه:

I. نمط أو نموذج؟ زراعي أم استهلاكي؟

1.I. النمط الاستهلاكي– الغذائي Modèle de Consommation Alimentaire (MCA): هناك من يُسميه "بنموذج"، لكن هذه التسمية تشير في رأينا، ولو بطريقةٍ غير مباشرة، إلى حالةٍ مثالية أو نموذجاً وقدوة يجب أن تُتبع، لكن هذا يتناقض مع الحقيقة فالكثير من الأنماط الغذائية "سيئة" تغذوياً وحتى اقتصادياً (مُكلفة) وليس من صالح المستهلك أن يتبعها، وعليه، فعبارة "نمط" أصلح وأنسب[8]. و"النمط الاستهلاكي– الغذائي MCA" يُشير بالنسبة لجماعة بشرية مُعينة، إلى الطريقة التي تنظم فيها المجموعة طريقة إستهلاكها، عاداتها، سلوكاتها الغذائية، حجم ونوعية ما تستهلكه وما تخصصه للإنفاق على الغذاء[9]. ويتم تمثيله عامةً على شكل جداول وأشكال بيانية، لكن أحسن تمثيلٍ للـــ "MCA[10]"، يكون بتحديد النمط الخاص بكل شريحة اجتماعية على حدا وغالباً ما تستعمل الأجور للفصل بين الفئات؛ لكن هذا يتطلب وقتاً طويلاً قد يمتد إلى سنوات وإلى دراساتٍ ميدانية مُعمقة ومكلفة.

2.I. النمط الزراعي– التغذوي Modèle Agro-Nutritionnel (MAN): أما النمط الزراعي الـــتغذوي (وليس الغذائي)[11] ، فهو تمثيلٌ للكميات المُتوفـــرة من الغذاء لكل نسمة. ويتم وضع الـــ "MAN" بالإستعانة بـــ "الموازين الغذائية Les bilans alimentaires" (المتوفرة على موقع الفاو) وبالتصنيف الزراعي–التغذوي لمختلف الأغذية (الإثني عشرة عائلة زراعية–غذائية التي تُشكل أساس الطاقة التي يُحصلها الفرد من غذائه اليومي). وتُمثل الـــ "MAN" في غالب الأحيان على شكل منحنياتٍ عنكبوتية الشكل، تُدعى بـــ "الرادار Radar"، وهاهو ذا النمط الخاص ببلدنا:

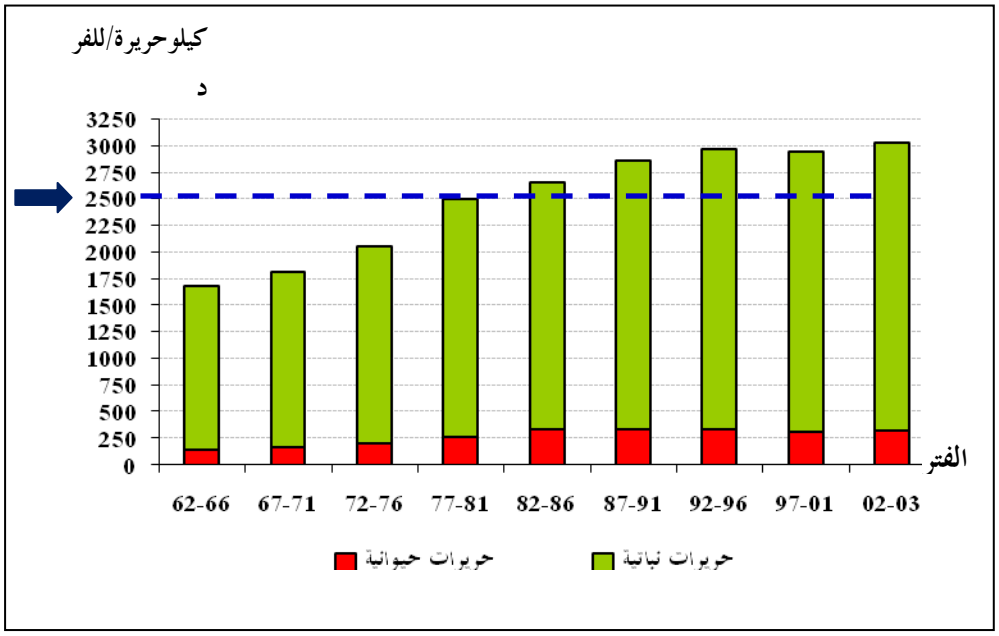
الشكل البياني 3: « تطور النمط الزراعي-التغذوي MAN الخاص بالجزائر، ممثلاً بالطاقة المحصلة من الغذاء المستهلك (كل عشرون سنة)»



المصدر : من اعداد الباحثين على أساس قاعدة البيانات

وأول ما يلاحظ من الشكل السابق، التماثل الكبير في منحنيات الـــ MAN، حتى وإن كانت المساحة التي يشغلها ذاك الخاص بالفترة (2006/2002) "أوسع" من منحنيات الفترات الأخرى، وهذا يدل على أمرين: ثبات الشكل يعني بقاء النمط الغذائي نفسه وعدم حدوث تغييرات كبيرة في هيكله طيلة أربعين سنة، وبالطبع فالنمط هذا ليس وليد الاستقلال بل هو موروثٌ عن الاستعمار؛ أما تزايد المساحة يدل على تزايد الطاقة المحصلة يومياً من طرف الفرد من استهلاكه للغذاء. وللتأكد من النقطة الثانية، مثلنا بيانياً المستويات الطاقوية التي يحصل عليها الفرد يومياً وخلال كل الفترات المدروسة:

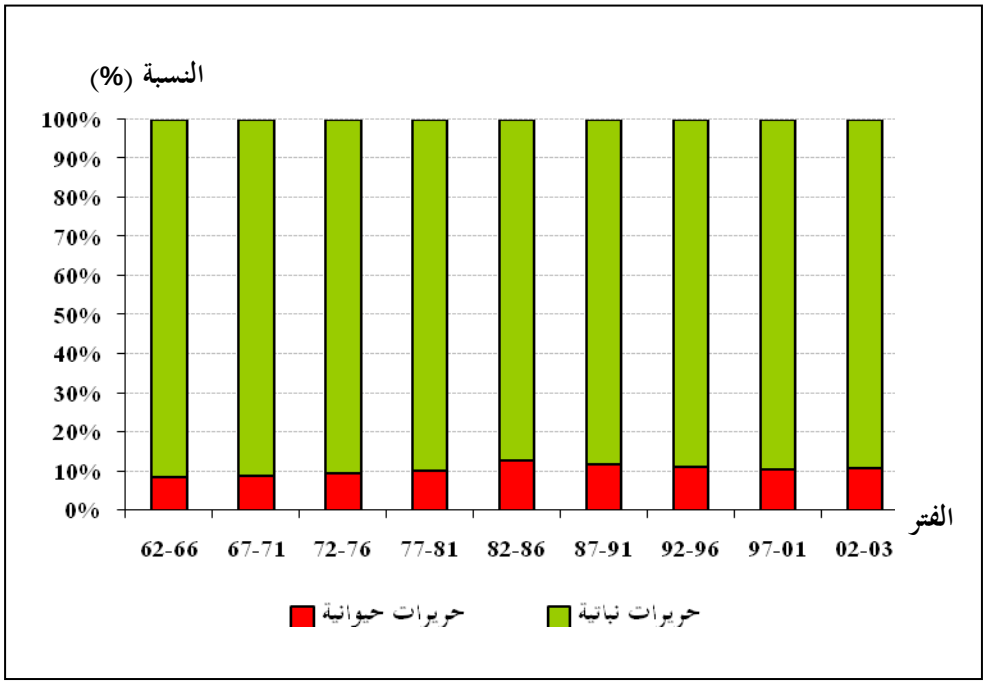
الشكل البياني 6: « تطور النمط الزراعي–التغذوي MAN الخاص بالجزائر، ممثلاً بالطاقة المحصلة من الغذاء المستهلك»



المصدر: من إعداد الباحثين على أساس قاعدة البيانات FAOSTAT

ونلاحظ فعلاً بأن الطاقة الغذائية المستهلكة لم تتوقف عن التزايد بل تجاوزت مع مطلع الثمانينات، عتبة الـــ 2.500 كيلوحريرة، وهو نظرياً الحد الذي قد يشتكي تحته الفرد من "الجوع الحريري". وفي الفترة الأخيرة، تجاوز الاستهلاك الفردي اليومي الـــ 3.000 كيلوحريرة[12]، وهذا يعني بأن الفرد في الجزائر وإن كان لا يعاني من نقصٍ في التغذية، فهو عُرضة لسوء تغذية "بالزيادة"، وربما هذه الوضعية أفضل من نقصٍ في الحريرات المستهلكة لكن المشكلة تكمن في أن 75% من الـــ 3.000 حريرة هذه مصدرها الواردات، أما الإنتاج الوطني فلا يُوفر سوى 750 كيلوحريرة للفرد في اليوم[13]!. ولتشخيص مسببات سوء التغذية هذه وتحديد طبيعتها سنستعين بمنحنياتٍ أخرى، يخص أولها مصدر الحريرات:

الشكل البياني 7: « مصدر الحريرات (نباتية أو حيوانية) المستهلكة من طرف الفرد في الجزائر وتطور نسبها بين 1962 و 2006»



المصدر: من إعداد الباحثين على أساس قاعدة البيانات FAOSTAT

غالبية الطاقة التي يُحصلها الفرد في الجزائر من استهلاك الغذاء (أكثر من 89%)، صادرةٌ عن أغذية نباتية و10% فقط مصدرها حيواني. وفي منتصف الثمانينات كانت هذه الأخيرة تُشكل 13% من المجموع وهذا له علاقة بالتزايد الكبير الذي عرفه استهلاك اللحوم في هذه الفترة والذي تكلمنا عنه في الفرع السابق. ومن هذا الجانب فالنمط التغذوي الجزائري يتوافق مع أنماط غالبية البلدان السائرة في طريق النمو، والتي تُشكل فيها "الحريرات الفضة Calories vulgaires" (النباتية) غالبية الاستهلاك الغذائي الطاقوي، على عكس البلدان المتطورة التي تُشكل فيها "الحريرات النبيلة Calories

nobles" (الحيوانية) القدر الأكبر. لكن علماء التغذية أثبتوا بأنه وفي آخر المطاف، النظام الغذائي الذي يعتمد أكثر على الحريرات النباتية أنفع للجسم ويُجنب العديد من الأمراض الفتاكة، فعبارتي "فضة" و"نبيلة" لا تشير إذن إلى الطابع الُمغذي للسلع بل إلى الوفرة، إلى السعر وإلى "مكانة" هذه الأغذية في المجتمع. لكن المشكلة ليست قضية كميات بل قضية تنوع، أي أنه لا يكفي أن يستهلك الفرد كذا حريرات نباتية وكذا حريرات حيوانية حتى يعمل جسمه بطريقة سليمة؛ وبما أن الطاقة المُحصلة من طرف الفرد مصدرها سكريات، بروتينات ودسم الوجبة الغذائية، فمن المنطقي إذن أن يكون سوء التغذية الذي كشفناه (استهلاك الحريرات بالزيادة) راجعٌ إلى اختلالٍ في استهلاك هذه المركبات الثلاثة؛ وذلك ما سنحاول إثباته في الفقرة الموالية.

3.I . طبيعة وحدة سوء التغذية التي يعاني منها الفرد في الجزائر:

قمنا بحساب ما توفره المركبات التغذوية الثلاثة من طاقة ومساهمة كل واحدة منها في الإجمالي (الطاقة المستهلكة يومياً من طرف الفرد)، وهذا في كل فترة من الفترات التي اشتملت عليها الدراسة[14]. وللحصول على هذه القيم، استعنا بالعلاقات التالية:

$$\text{الطاقة الصادرة من بروتينات الوجبة اليومية الفردية}(\%) = 100\ x \frac{5\ x\ \left(\sum_{i=1}^{12} P_i\ B_i\right)}{E_{\text{الطاقوية}}}$$

$$\text{الطاقة الصادرة من دسم الوجبة اليومية الفردية}(\%) = 100\ x \frac{9\ x\ \left(\sum_{i=1}^{12} L_i\ B_i\right)}{E_{\text{الطاقوية}}}$$

$$\text{الطاقة الصادرة من الوجبة سكريات اليومية الفردية}(\%) = 100\ x \frac{5\ x\ \left(\sum_{i=1}^{12} G_i\ B_i\right)}{E_{\text{الطاقوية}}}$$

حيث: P_i= البروتينات التي يحتويها كل غرام من كل عائلة زراعية – غذائية (بالغرام).

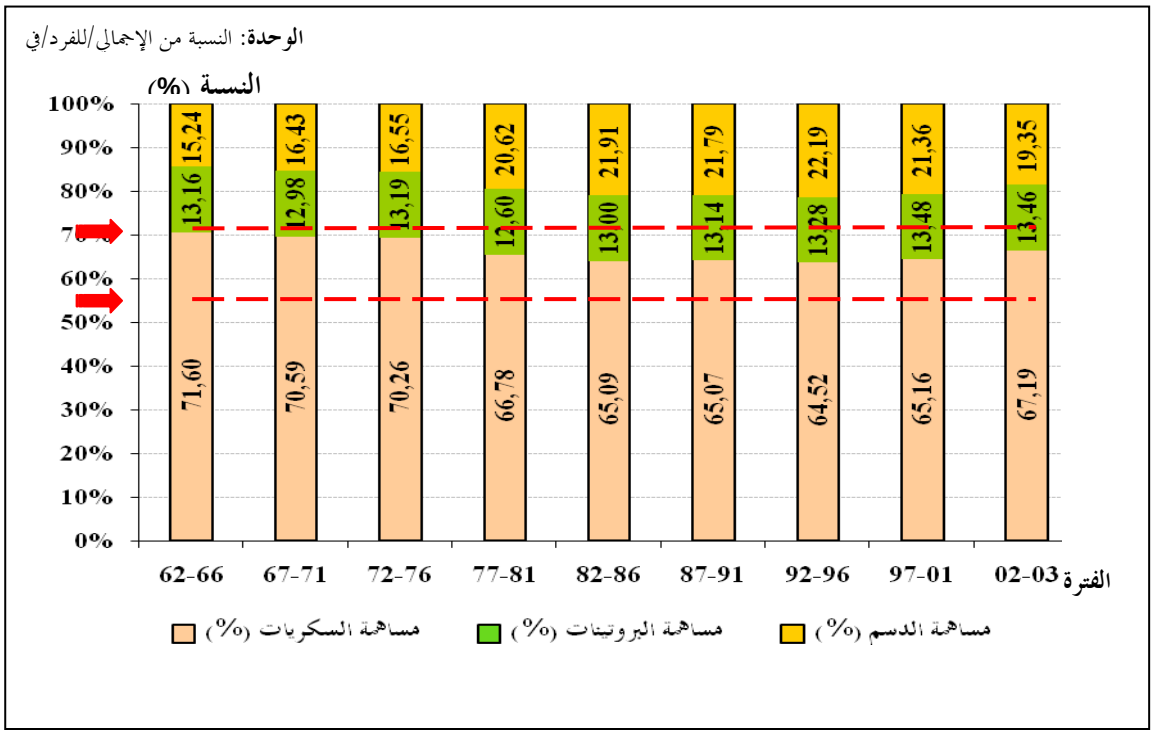
L_i= الدسم التي يحتويها كل غرام من كل عائلة زراعية – غذائية (بالغرام).

G_i= السكريات التي يحتويها كل غرام من كل عائلة زراعية – غذائية (بالغرام).

B_i= الكمية المستهلكة يومياً من طرف الفرد ومن كل عائلة غذائية (بالغرام).

$E_{الطاقوية}$= الطاقة الإجمالية المُحصلة يومياً من طرف الفرد من خلال وجبته الغذائية.

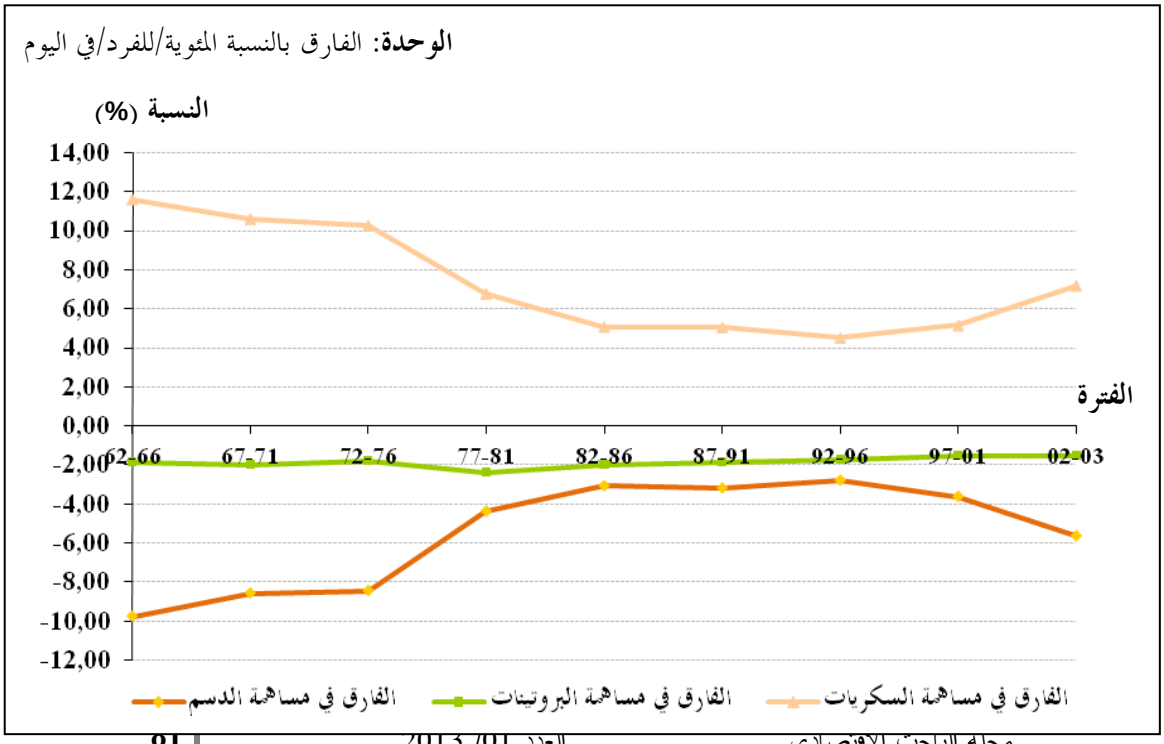
الشكل البياني 8: « مصدر الحريرات (نباتية أو حيوانية) المستهلكة من طرف الفرد في الجزائر وتطور نسبها بين 1962 و 2006»



وحسب المنظمة العالمية للصحة (OMS)، فمن خصوصيات الوجبة المتوازنة أن توفر سكرياتها 60% من الطاقة الإجمالية، الدسم 25% منها والبروتينات 15%؛ ولمعرفة وضعية النمط الجزائري من هذا الجانب، وضعنا على الشكل السابق خطين أفقيين أحمري

اللون، يمثل أدناهما المساهمة المنصوح بها لسكريات الوجبة وأعلاهما الحد الذي من المفترض أن تبتدئ عنده مساهمة الدسم وبين الخطين المساهمة الافتراضية للبروتينات. ومن الواضح بأن هناك خلل في التشكيلة التغذوية للوجبة اليومية للفرد في الجزائر، حيث أن هناك نقص في استهلاك البروتينات والدسم وزيادة فيما يخص السكريات، كون هذه الأخيرة تساهم في إجمالي الطاقة المستهلكة بأكثر مما هو منصوح به. وبعد تشخيص طبيعة الخلل، قمنا بتحديد حجمه وذلك بحساب الفارق بين المساهمة الفعلية في النمط والمساهمة المنصوح بها لكل مركب تغذوي، علماً أن فارقٌ موجب يعني إفراط في استهلاك المركب وفارقٌ سالب يعني نقص، وفي كلتا الحالتين فهناك خللٌ تغذوي. وبعد الحسابات تحصلنا على قيمٍ مثلناها على الشكل التالي:

الشكل البياني 9: « الإفراط أو النقص في مساهمة المركبات التغذوية من إجمالي الطاقة المستهلكة يومياً من طرف الفرد في الجزائر»



ويتضح هنا أكثر الخلل التغذوي الذي يميز النمط الجزائري: كثرة استهلاك السكريات ونقصٌ في تناول البروتينات والدسم خاصةً...، ولا داعي للتعليق عن هذا الوضع أكثر، بل يكفي القول بأنه من الضروري ومن المستعجل تغيير النمط التغذوي وتعديله...لكن كيف ذلك؟

ثالثاً: إستراتيجيات تغيير الآراء والمواقف

المواقف Attitudes والآراء Opinions، أهم العوامل النفسية المؤثرة على سلوك المستهلكين، بما في ذلك سلوكهم وعاداتهم الغذائية. لكن تغيير المواقف أو التأثير عليها قد يكون في غاية الصعوبة، خاصةً إذا باشرت عوامل مقاومة التغيير في دورها الدفاعي والرافض. لكن رغم ذلك فهناك تقنيات أو بالأحرى إستراتيجيات معينة تُمكّن من التأثير على مواقف وآراء الغير والدفع بهم إلى انتهاج سلوكاتٍ محددة. ويمكن تصنيف هذه الإستراتيجيات في مجموعتين: الإرغامية (أو الإجبارية أو القاسية) و التعاونية (أو اللينة)، ومن أسماء هذه الإستراتيجيات يتبيَّن المعيار المعتمد عليه في التصنيف، فالإستراتيجيات الإرغامية والإستراتيجيات التعاونية كلتيهما تهدفان إلى تغيير آراء ومواقف الغير، لكنهما تختلفان في طريقة بلوغ ذلك، فالأولى ترتكز على العنف (الجسدي و النفسي) أو على الإجبار وهي قاسية في غالبيتها ويتفنن هواتها في التمويه والتقليب أما الثانية، فهي تعتمد على الإقناع "الطوعي" أي من دون أن يُجبر الفرد على تقبل الآراء الجديدة وإن فعل، فيكون ذلك بمحض إرادته.

1. الإستراتيجيات القسرية لتغيير المواقف والآراء والسلوكات Coercitive stratégies:

هي على أنواعٍ عديدة، لكننا سنكتفي بذكر أشهرها:

1.1. غسل الدماغ Lavage de cerveau: من أعنف تقنيات تغيير الآراء وكثيراً ما تتم في الخفاء، فهي غير مشروعة عادةً. وتعمل في البداية على تدمير الحواجز الدفاعية لنظام المواقف ومن ثُم زرع آراء ومواقف جديدة؛ وتستعمل هذه التقنيات في الحالات المستعصية التي لم تنجح فيها التقنيات الأخرى، ومن بين تقنيات غسل الدماغ نجد:

أ.نزع التكييف وإعادة التكييف السيكولوجي- الفيزيولوجي المباشر Déconditionnement et reconditionnement psycho-physiologique direct: وهي تقنية راديكالية، تُستعمل أحياناً في مستشفيات المجانين وكثيراً ما تلجأ إليها الوكالات الاستخبارية[15] وتستعمل في مراكز التعذيب والسجون[16]؛ وترتكز هذه التقنية على أعمال "بافلوف".

ب.تقنية تحطيم الحواجز الدفاعية وغرس الآراء والمواقف الجديدة Dislocation des défenses et des résistances de la conscience et implantation des opinions nouvelles: التي تتم هي كذلك على مرحلتين: مرحلة أولى تُدمر فيها الحواجز الدفاعية بوسائل مختلفة كالتخويف (التهديد بالتعذيب والألم)، الإرهاق العصبي وتشويش عمل الدماغ (بالمناقشات الفارغة، منع النوم والطعام و الإجهاد العضلي) وتدمير المعالم الشخصية (بالعزل وبتغيير أوقات النوم والأكل باستمرار). ومرحلة ثانية يتم فيها "زرع" الآراء الجديدة بأربع وسائل مختلفة: بربط الدوافع الغريزية (كالطعام والنوم) بالسلوكات والآراء المرغوبة، بالقصف المتواصل بشعارات تتضمن الآراء الجديدة، بالمناقشات الجماعية التي يديرها خبيرٌ ويقوم خلالها بتوجيه الحديث وتبجيل الآراء الجديدة أو بوضع الشخص في بيئة جديدة مواتية ومُشبعة بالقيم والمواقف الجديدة.

2.1. المعلومة المُغرضة L'information tendancieuse: وهي تعمل على بث آراء جديدة ومُغرضة (مُتحيزة)، لكن حتى تأتي هذه التقنية بثمارها، يجب تفادي إظهار تحيز الآراء والمواقف المرغوبة وإضفاء نوعٌ من المصداقية عليها ويتم تحقيق ذلك من خلال: بث المعلومة عن طريق شخصية ذات نفوذ أو معروفة بأخلاقها العالية؛ إيصالها للمُستَهدَف بطريقةٍ غير مباشرة وإيهامه بأنه التقطها بالصدفة (باستراق السمع مثلاً)؛ جعلها متوافقة قدر الإمكان مع تطلعات المُستهدفين أو مع آرائهم المكبوتة أو العمل على

جعلها خارج نطاق معارفهم (لتجنب تولد روح النقد والمقارنة)؛ تعزيزها بالوثائق وبالصور أي بالأدلة الملموسة وتجنيد كافة وسائل الإعلام لذلك. ويتجلى الجانب "العنيف" لهذه التقنية في كونها تُستغل أساساً في حملات توليد الكراهية و إشعال نار الفتنة عن طريق إثارة الغضب والخوف والدفع بالمُستهدَفين إلى تبني سلوكاتٍ عدوانية. وهناك تقنيات أخرى على غرار. تقنية الخطاب المُقنِع Technique du discours convaincant، وديناميكية المجموعة Dynamique de groupes (تنظيم لقاءات جماعية تضم المُستهدَفين بتغيير الآراء والمُكلفون بذلك). هذا البعض الوجيز عن الإستراتيجيات الإرغامية لتغيير المواقف لكن هناك نوعٌ آخر خالٍ من عيوبها ومبنيٌ على طواعية ومشاركة الأفراد وهي في رأينا أكثر توافقاً مع ما نطمح إليه (تغيير النمط التغذوي).

2. الإستراتيجيات التعاونية Cooperative strategies:

تطمح الإستراتيجيات التعاونية هي كذلك إلى تغيير المواقف، لكن بالإقناع الطوعي أي دون إجبار الشخص وإكراهه على تقبل الآراء الجديدة. وعندما تكون الغاية التأثير على المجتمع بأسره أو على فئة كبيرة منه، تأخذ هذه الإستراتيجيات تسمية "إستراتيجيات التغيير الاجتماعي Strategies of social change"، وفي الغالب تكون الأغراض من "عملية التغيير": الإصلاحات الصحية (من خلال محاربة التدخين مثلاً، أو الدعوة إلى التقليل من تناول الشحوم)؛ الإصلاحات البيئية (استغلال الموارد الطبيعية بعقلانية، محاربة التلوث)؛ الإصلاحات تعليمية (محاربة الأمية، إصلاح المنظومة التربوية) والإصلاحات الاقتصادية (الدفاع عن حقوق العمال، جذب الإستثمار الأجنبي...الخ)[17]. وما يثير الانتباه هو أن هذه الإستراتيجيات تعمل على التغيير الإيجابي وليس لكسب وُد المُنتخبين أو لإثارة مشاعر الكراهية أو لمصلحة فئة على حساب أخرى (التغيير لسلبي) كما هو الحال في بعض الإستراتيجيات الإرغامية. وتنقسم الإستراتيجيات التعاونية إلى خمسة أنواع:

1.2. الإستراتيجيات التكنولوجية Technological strategies: تعمل على تغيير آراء ومواقف الأشخاص بواسطة ابتكارات جديدة أو بتعديلات على مُنتجات كانت

موجودة من قبل أي من خلال "الحلول التكنولوجية للتغيير Technological solutions for change". وهذه الأخيرة على أنواعٍ عديدة، فمنها:

أ. **تغيير المنتوج Product-Modification Technology:** أي تغيير خصائص معينة لمنتوجٍ "قديم" (كان متوفراً من قبل)، وليس بالضرورة أن يعي مُستعمليه الاعتياديين بالتغير الذي طرأ عليه، فمثلاً، تُنتج في الدول الغربية أغنامٌ وأبقارٌ مُعدلة جينيا أو تم الحصول عليها بـــ: "الانتقاء الوراثي Sélection génétique" ويحتوي لحمها على كمياتٍ منخفضة نسبياً من الدسم. وعندما يستهلكها الناس، فقد يتنبهون لتغير المذاق لكنهم مع الوقت سوف يعتادون عليه وسيتغير سلوكهم الشرائي ومواقفهم تجاه اللحوم التي تحتوي على الشحوم بكثرة .

ب. **استبدال المنتوج Product-Substitution Technology:** أي استبدال مركبات منتوج بأخرى أقل ضرراً أو أكثر نفعاً، فمثلاً يُستبدل سكر المشروبات الغازية بمُحليات تعطي المشروب نفس المذاق لكنها لا تتسبب في ارتفاع نسبة السكر في الدم، فالمنتوج "الجديد" يتماثل تماماً مع "القديم" من ناحية الذوق، لكنه يختلف عنه في التركيب ونكون هنا قد غيرنا من النمط التغذوي لمتناولي هذه المشروبات.

ت. **التكنولوجية الابتكارية (ابتكار منتوج) Product-Innovation Technology:** أي خلق منتوج جديد يمكن اعتباره على أنه بديل لآخر ويؤدي نفس وظائفه لكن يتميز بمواصفات مُغايرة كفيلة بتغيير سلوكات المستهلكين أو ابتكار منتوج مُكمل لآخر، وكمثالاً عن ذلك "المُكملات الغذائية" التي يتناولها الفرد للحصول على ما يلزمه من طاقة أو بروتينات أو لتعويض نُقصٍ يعاني منه والتي تجعله يُقلل من استهلاك السكريات مثلاً. لكن هذه التقنية لتغيير السلوك صعبة التطبيق، فهي تتطلب استثمارات كبيرة وتقنياتٍ متطورة وتجارب مُعــمقة لإثبات عدم خطورتها، أضف إلى ذلك أن تبني المنتوج الجديد قد يتطلب وقـــــتاً طويلاً، ففي حالة السلع غير الغذائية مثلاً وحسب أبحاث "كولوم غيلفلان Colum Gillflan"، فإنه في المتوسط تمر على

الابتكارات الجديدة 24 سنة حتى تُسوق على نطاقٍ واسع و14 سنة أخرى حتى يكون قبولها وتبنيها كبيراً من طرف المستهلكين[18].

2.2. الإستراتيجيات الاقتصادية Economic strategies:

تعمل على تغيير المواقف والآراء غير المرغوبة من خلال جعل السلوكات الناجمة عنها (اقتناء سلع أو خدمات معينة، وتيرة الشراء...الخ) أكثر تكلفة وبالتالي، توجيه الطلب نحو سلعٍ وخدماتٍ أخرى تكون بالطبع أقل تكلفة من السابقة. فمثلاً، قامت الولايات المتحدة منذ ثمانينات القرن الماضي بفرض ضريبة (TVA) مرتفعة على الحلويات وعلى الأغذية التي تحتوي على نسب عالية من السكر لرفع سعرها وللدفع بالمستهلكين إلى التقليل من الطلب عليها وبالتالي حمايتهم من الأمراض الناجمة عن الإفراط في تناول السكر (التسوس، مرض القلب، السكري...الخ). وبالفعل، قلَّ الطلب على هذه السلع فالكثير من المستهلكين كان واعون بمضرة هذه الأغذية ويستهلكونها بقدرٍ كبير رغم هذا، لكن وبعد تطبيق الضريبة، تغيرت مواقفهم تجاهها وأصبحت "المضرة البدنية" حجة للتقليل من الاستهلاك لكن "الشرارة" الحقيقية كانت السعر المرتفع وليس القلق على الصحة[19]. وسياسة التدعيمات تُعتبر نوعًا من الإستراتيجيات الاقتصادية للتغيير الاجتماعي، فهي توجه الطلب نحو السلع المُدعمة، لكنها تحمل في طياتها عواقب وخيمة وغير منتظرة أحياناً، فغالباً ما تُستعمل لتدعيم القدرة الشرائية للأفراد أي لأغراض اقتصادية بحتة لكن ذلك قد يكون خطراً على صحة المستهلكين ومُضر بالأمن الغذائي القومي (كتزايد التبعية الغذائية مثلاً) وما يحدث في الجزائر من جراء استهلاك السكر المُدعم خير مثالٍ عن ذلك.

3.2. الإستراتيجيات السياسية والشرعية Political / Legal strategies: قد يكون البحث عن التغيير الاجتماعي بسّن قوانين ردعية تجاه السلع ومُستهلكي السلع غير المرغوبة أو بقوانين توجيهية لتحفيز إستهلاك سلعٍ وخدمات أخرى، فهي تعمل على جانب "الوفرة" وتجعل السلع غير المرغوبة أقل وفرة مما يؤدي إلى وقوع ندرة وبالتالي ارتفاع أسعارها ومع الوقت، تراجع الطلب عليها لحساب سلعٍ أخرى؛ لكن وبالمقابل يجب أن تُتَخذ مجموعة من الإجراءات حتى يتم بلوغ الهدف، كترك العجز الذي يعاني منه السوق

على حاله (منع كميات جديدة من الدخول إليه) وتوفير السلع البديلة والتي يُشترط أن تكون أقل سعراً من السلع "المنبوذة" والعمل على إقناع المعنيين بنجاعة الإجراء أو القانون المُطبق. لكن إن كانت هذه الإستراتيجيات صالحةٌ لتغيير سلوك السائقين (الدفع بهم إلى احترام قانون المرور) أو المُدخنين فهي لا تصلح في حالة السلع الغذائية أو السلع الضرورية، فإن لم يكن سبب المنع (الردع) له علاقة مباشرة وواضحة مع صحة المستهلكين أو يتنافى مع تشريعٍ مُعين، فإنها (أي الإستراتيجيات) تُصبح خرقاً للحقوق الأساسية و للحريات الشخصية.

4.2. الإستراتيجيات التربوية Educational strategies: تعمل على العموم على توجيه خيارات أفراد المجتمع وترشيد استغلالهم لمواردهم المالية ومعاملتهم كشركاء في سيرورة التغيير؛ ويكون ذلك عن طريق توعية الناس حول أضرار ذاك السلوك أو تلك السلعة من خلال عقد الندوات وإدماج دروسٍ خاصة بالسلوكات والمواقف المرغوبة في المقررات الدراسية، كما يمكن من خلال هذا الولوج إلى داخل العائلة، خاصةً وأننا بيننَّا في الدراسة الميدانية مدى تأثير بعض أفراد العائلة على سلوك المُشترين والمُقررين الرئيسيين.

5.2. التسويق الاجتماعي Social Marketing: وهي جامعة للإستراتيجيات الاقتصادية والتعليمية وتصلح لحملات التغيير الكبرى أي التي تستهدف شرائح واسعة من المجتمع؛ والفرضية الرئيسية التي يرتكز عليها التسويق الاجتماعي هي أنه من طبيعة كل إنسان الترحيب وقبول كل ما من شأنه أن يُحقق له منفعة ويُساهم في رفاهيته، لكن المشكلة تكمُن في أن العديد من الناس لا يرون أو غير واعين بفائدة ذاك السلوك أو ذاك أو يقللون من شأنه ويرفضون بالتالي التغيير ويقاوموه (منع الآخرين من التغيير)، وعليه تعمل إستراتيجية التسويق الاجتماعي على إبراز هذه الفوائد أو إظهار أضرار سلوكاتٍ معينة واتباع خطواتٍ مُحددة لتحفيز وإحداث التغيير. وأول تعريفٍ أعطي للتسويق الاجتماعي كان بالطبع ذاك الذي قدمه "كوتلر" و"زالتمان" في سبعينات القرن الماضي: «التسويق الاجتماعي هو استعمالٌ لتقنيات التسويق ومبادئه لتشجيع قضايا اجتماعية، أفكارٌ أو سلوكات»[20]. وتزايد اهتمام الباحثين بهذا المجال مع مرور السنين ومع تعدد وتفاقم

الآفات التي تعاني منها البشرية (كالتلوث والمجاعة والأوبئة وقمع الحريات). وتعددت تعاريف التسويق الاجتماعي لكننا سنكتفي بأكثرها دلالةً على وظائف وخصوصيات التسويق الاجتماعي: في 2002، اقترح "كوتلر" تعريفاً آخر أكثر دقةً من التعريف الذي أعطاه في 1971: «التسويق الاجتماعي هو إستعمال مبادئ وتقنيات التسويق بُغية التأثير على جمهورٍ مُستهدَف حتى يتقبل، يرفُض أو يُغير طواعيةً من سلوكٍ مُعين، وتعود الفائدة من ذلك على الفرد أو على المجتمع برُمته»[21]. ومن المؤكد بأن "التسويق الاجتماعي" هو أفضل الاستراتيجيات التي يمكن استغلالها لتغيير النمط التغذوي الجزائري و"تعديله" بما يتماشى مع خصوصيات الزراعة والمجتمع الجزائري.

الخاتمة :

فقد عرفت المستويات الطاقوية الغذائية ارتفاعاً كبيراً وتجاوزت عتبة الـــ 3.000 كيلوحريرة في العشرية الأخيرة، أي أنه وفي المتوسط، يستهلك الفرد في الجزائر يومياً من الطاقة على شكل غذاء ما يفوق بـــ 17% ما هو منصوح به من طرف المنظمات الدولية المختصة في شؤون الغذاء. وقد لا يبدو الأمر سيئاً لكن يجب أن لا ننسى بأن ثمن ذلك عالياً: كل ثلاث كيلوحريرات مستهلكة من أصل أربعة مستوردة من الخارج. ناهيك عن أن نمطنا هذا خلّف مشاكل سوء تغذيةٍ شاذة نوعاً ما، تتميز بكثرة استهلاك السكريات ونقص في تناول البروتينات والدسم خاصةً، أي وبعبارة أخرى، أن السياسات الاقتصادية عموماً والزراعية خصوصاً والمتبعة حتى الآن، وإن سمحت بملأ بطون الجزائريين، لكنها عرّضتهم لأخطار جمة ولأمراض مستعصية جراء سوء التغذية. وفي المستقبل وإن بقيت الأوضاع تسير على هذه الوتيرة فبحثنا عن الأمن الغذائي سيقودنا لا محالةً إلى اللا–أمن التغذوي؛ وهذا سببٌ آخر للتعجيل في تغيير النمط التغذوي الجزائري، لكن الأمر ليس هيناً، فليس من السهل استبدال عادات بأخرى وخاصةً عندما يتعلق الأمر بالغذاء؛ لكن صعب لا يعني مستحيل، فقد أثبتت دراسات عديدة في التسويق بأن العوامل النفسية من أهم العوامل المُحددة للسلوك البشري وبإمكاننا تغيير سلوكات المستهلكين

والدفع بهم إلى تبني نمطٍ تفكيري وسلوكي معينٍ ومُغايرٍ لما اعتادوا عليه، من خلال التأثير على مواقفهم وآرائهم وذلك باستغلال استراتيجيات التغيير الاجتماعي. ومن خلال اطلاعنا على المراجع التي عالجت الموضوع، خلصنا إلى أن استراتيجيات التغيير على نوعين، فمنها الإرغامية أو الإجبارية والتي غالباً ما تكون متنافية مع الأخلاق أو خارقة للقوانين وتعتمد على العنف الجسدي أو النفسي ومن خلال ما عرضناه، تجلى الجانب المُظلم لهذه التقنيات، فغالبيتها تتم بالإكراه ومبنية على الخداع والمراوغة، والكثير منها لا يصلح إلى على الفرد أو على مجموعة محدودة العدد، بالإضافة إلى أنَّ الكثير من هذه التقنيات هي في أذهان الناس متماثلة في وسائلها وأهدافها مع ما يقوم به "المُتسلط Le tyran" أي ذاك الذي يُكرِه الناس على اعتناق آرائه ويُعاقبهم إن رفضوا، وبالتالي فطبيعة الإنسان سوف تدفع به إلى مقاومة أي نوعٍ من هذه التقنيات إن حدث وأن طُبقت عليه، أضف إلى ذلك أن هذا قد يؤدي إلى حدوث "آثر العُرجد" الذي تكلمنا عنه. أما الإستراتيجيات التعاونية فهي معاكسة تماماً للسابقة ويتم فيها إقناع الآخرين دون عنفٍ أو إرغام. وتعمل هذه الأخيرة على مقاومة الآراء والمواقف الخاطئة و الوقاية مما ينجم من سلوكاتٍ سيئة. وبالتالي، فالتقنيات التعاونية لتغيير المواقف (وعلى رأسها "التسويق الاجتماعي")، أنسب لمجتمعاتنا وأنجع لبلوغ الأهداف بسرعة وجعل التغيير دائم وثابت.

الهوامش :

[1] : الأوطارسيا *Autarcie*" عبارة أصلها يوناني (*Autarkeia*)، مشكلة من شطرين: "*Autos*" الذي يعني "ذاتي" و "*Arkein*" أي "الكفاية". أما اصطلاحاً، فهي تشير إلى حالة بلد " يكفي نفسه" أي منطوي على نفسه و يَعتَبر بأنه ليس هناك حاجة إلى المتاجرة مع الخارج لتغطية احتياجاته الاقتصادية، ويعمل من أجل ذلك على فرض أقصى النظم الحمائية

[2] : عنوانها على الأنترنت: *http://faostat.fao.org/site/368/default.aspx*

[3] : الجوز، اللوز، الفستق وغيرها

[4] : القلب، الكبد، الرئتين، الطحال...الخ

[5] : اعتبرنا هذه السنة لوحدها أي من دون استعمال المعدلات السنوية الخماسية

[6] : أي الكائنات الحية التي تستهلك الطاقة على شكل معين و تنتج منها طاقة على شكل آخر

[7] : هذه القيمة مختلفة قليلاً عن تلك التي أوردناها في "الجدول 4" أدناه (وجدنا 471,87 كغ)، وذلك راجع إلى "عدد الأرقام المستعملة بعد الفاصلة".

[8] : التعريف الذي يُعطيه "قاموس لسان العرب" لعبارة "نمط" هو كالتالي: « ...والنمط جماعة من الناس أَمرُهم واحد [...]والنمط أَيضاً: الضربُ من الضُّروب والنوعُ من الأَنواع...»؛ أما لفظ "النموذج" فهو حسب تعريف نفس القاموس: «مثال الشيء»

[9] **Malassis Louis**, «*Nourrir les hommes*», Op.cit, p117

[10]سنعمد من الآن على استعمال المختصرين "*MCA*" و "*MAN*" للإشارة للأنماط الاستهلاكية و الزراعية التغذوية

[11] : الترجمة من الفرنسية إلى العربية لكلمة "*Nutritionnel*"، هي "التغذوي" و ليس "الغذائي"، الذي تُقابله بالفرنسية كلمة "*Alimentaire* "

[12] : من المؤكد بأن المستوى الفعلي أكبر من هذا، فلا يجب أن ننسى بأننا لم نعتبر سوى عائلات غذائية توفر ما يقارب 97% من الطاقة الإجمالية وعليه فالطاقة المحصلة يومياً من طرف الفرد في الجزائر تضاهي الـــ 3.100 كيلوحريرة

[13] : تحصلنا على هذا الرقم انطلاقاً من دراساتٍ سابقة أجريناها (أنظر: **طافر زهير**، "النمط التغذوي الجزائري، خصوصياته، وعلاقته مع التبعية الغذائية"، مجلة الحقيقة، جامعة أحمد دراية، العدد 16)

[14] : قمنا بحساب القيم الخاصة بكل سنة ثم وضعنا "المعدلات الخماسية" كما فعلنا من قبل

[15] : على غرار برنامج "*MK-Ultra*" الذي وضعته وكالة الاستخبارات الأمريكية "*CIA*" وطبقته بين 1950 و 1970 من أجل دراسة تأثير موادٍ مُخدرة وخاصةً ما يُعرف بـ "*LSD*" على العقل والجسد البشري وكيفية توظيفها للتحكم في سلوكات الناس وتوجيهها

[16] **Anthony Dick** (2006), « *Le lavage de cerveau, mythe ou réalité ?* », L'HARMATTAN, Paris, p109

[17] **Kotler Phillipe and Roberto Eduardo** (1989), *« Social Marketing: Strategies for changing public behavior »*, THE FREE PRESS, NewYork, p06

[18] **Gilfillan Colum** (1970), « *The sociology of invention* », MIT PRESS, Cambridge, p96

[19] **IRD et Fondation Charles Léopold Mayer** (2002), Op.cit. p81

[20] **Kotler Phillipe and Zaltman Gerald** (1971), « *Social Marketing: An approach to planned social change* », *In* JOURNAL OF MARKETING, Vol.35, n°03/1971, p04

[21] **Mucchielli Roger** (1984), Op.cit. p18

قائمة المراجع:

1. **AIT AMARA HAMID (2009)**, « *Quel futur alimentaire pour l'Algérie ?* », MILLE-FEUILLES, Alger.
2. **ALLAYA MAHMOUD (1993)**, *« La situation alimentaire des pays du Sud et de l'Est méditerranéen » In* CAHIERS OPTIONS MEDITERRANEENNES,

vol. 1, n° 5, *Etat de l'agriculture en Méditerranée : recherche agronomique et sécurité alimentaire,* Montpellier.

3. **ANDREASEN ALAN (1991),** «*Consumer behavior research and social policy* » *In* HANDBOOK OF CONSUMER BEHAVIOR, PRENTICE-HALL, NewJersey
4. **ANTHONY DICK (2006),** « *Le lavage de cerveau, mythe ou réalité ?* », L'HARMATTAN, Paris
5. **ANZIEU DIDIER ET MARTIN JACQUES YVES** (1990), « *Dynamique des groupes restreints* », PUF, Paris
6. **BEZBAKH PIERRE ET AL (2000)**, « *Dictionnaire de l'économie* », LAROUSSE/HER, Montréal.
7. **DESJEUX DOMINIQUE (2006),** *« La consommation »*, Collection Que sais-je, PUF, Paris.
8. **ENGELHARD PHILLIPE (1996)**, « *L'Afrique peut-elle se nourrir ?* », *In* "Problèmes alimentaires dans le monde", CAHIERS FRANÇAIS, n°278, Octobre-Décembre 1996, Paris.
9. **FOURASTIE JEAN** (1969), *« L'évolution des prix à long terme »*, PUF, Paris.
10. **GILFILLAN COLUM** (1970), « *The sociology of invention* », MIT PRESS, Cambridge
11. **HARLAN JACK ET BELLIARD JACQUES** (1992), *« Les plantes cultivées et l'homme »*, PUF, Paris.
12. **HASTINGS GERARD** (2007), «*Social Marketing: Why should the devil have all the best time»*, SEVIER, Oxford

13. **HAUGTVEDT CURTIS AND KASMER JEFF** (2008), *«Attitude change and persuasion » In* HANDBOOK OF CONSUMER PSYCHOLOGY, PSYCHOLOGY PRESS-TAYLOR FRANCIS GROUP, New York

14. **KOTLER PHILLIPE AND ROBERTO EDUARDO** (1989), *« Social Marketing: Strategies for changing public behavior »*, THE FREE PRESS, NewYork

15. **KOTLER PHILLIPE AND ZALTMAN GERALD** (1971), « *Social Marketing: An approach to planned social change », In* JOURNAL OF MARKETING, Vol.35, n°03/1971

16. **MALASSIS LOUIS** (2000), *« Nourrir les hommes »*, DOMINOS FLAMMARION, Paris.

17. **MUCCHIELLI ROGER** (1984), « *Opinions et changements d'opinions »*, 4ème Edition, ESF, Paris

18. **MUÑIOZ ANA CRISTINA GOMEZ ET AL** (1995), *» Modification dans la structure alimentaire des pays méditerranéens » In* CAHIERS OPTIONS MEDITERRANEENNES, Sér . A /n°26, *Sécurité alimentaire en Méditerranée.*

19. **PADILLA MARTINE (2005), «***Trente ans de politiques alimentaires dans la région, échecs et succès***»**, *In* "Les politiques alimentaires en Afrique du Nord", KARTHALA, Paris.

20. **POULAIN JEAN-PIERRE** (2002), *« Manger aujourd'hui. Attitudes, normes et pratiques »*, PRIVAT, Paris.

21. **ROCHER JOSEPH (1998)**, « *Après les feux de paille-Politiques de sécurité alimentaire dans les pays du sud et modernisation* », CHARLES LEOPOLD MOYER, Paris.

22. **ROUDART LAURENCE** (2005), « *Situation mondiale de l'alimentation et de la malnutrition» In* LA FRACTURE AGRICOLE ET ALIMENTAIRE MONDIALE – NOURRIR L'HUMANITE AUJOURD'HUI ET DEMAIN, UNIVERSALIS, Paris.

23. **TOUSSAINT-SAMAT MAGUELONNE** (1987), *« Histoire naturelle & morale de la nourriture »*, BORDAS, Paris.

24. **WATSON JOHN** (1997), *« Behaviorism »*, TRANSACTION PUBLISHERS, Piscataway (New Jersey).